مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي
دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000– 2015)

Initiatives to reform Algeria's agricultural sector and its impact on agricultural output - analytical and econometric study for the period (2000 - 2015)

جمال جعفري [♦1]، العجال عـدالـة [2]

[1] طالب دكتوراه، جامعة بشار، الجزائر، الإيميل: djaffridjamel@yahoo.fr

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة مستغانم، الجزائر، الإيميل:adj.adala@gmail.com

تاريخ الاستلام: 04 /12/ 2018 **تاريخ القبول**: 06 /12/ 2018 **تاريخ النشر**: 12 /12/ 2018

ملخص:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء ، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، ونتيجة لهته الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال ، حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص واقع القطاع الزراعي الجزائري عبر مختلف السياسات والإصلاحات التي عرفها القطاع منذ الاستقلال، وذلك من خلال الوقوف على معالمها ومدى مساهمتها في إرساء أسس متينة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وقد أظهرت نتائج البحث أن القطاع الزراعي في الجزائر لا يزال رهين الظروف المناخية مثلما أكدته نتائج الدراسة القياسية، إضافة إلى ذلك فقد بينت عدم تأثير اليد العاملة والأراضي الزراعية في نمو الإنتاج الفلاحي، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى نقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة بشكل أمثل مع قلة استخدام تقنيات الري الحديث.

الكلمات المفتاحية: محددات الإنتاج، إصلاحات فلاحية، دالة الإنتاج الفلاحي، الاكتفاء الذاتي، نمو الإنتاج الزراعي، التجديد الفلاحي

تصنيف JEL : Q1

Résume :

Le domaine agricole se considère comme un secteur très important qui participe d'une grande part dans le développement économique, car il y a une grande masse de la main d'œuvre qui s'occupe de ces emplois et aussi ce secteur nous réalise une sécurité alimentaire qui rentre dans la souveraineté du pays ; et cela participe aussi dans le produit intérieur brut des pays.

Et pour cela l'Algérie a fait un grand effort dans ce domaine depuis l'indépendance, cette recherche va diagnostiquer les problèmes qui empêche l'agricole en Algérie durant toutes les étapes vécus, selon tous les mesures prises. Et cela pose une question qui dit : est-ce que cette politique permet de réaliser l'autosuffisance agricole au nom ? Les résultats de la recherche nous donne que le domaine agricole Algérie reste toujours en otage avec le climat à cause de la sécheresse et le manque de la pluie.

Cela l'affirme les études économétriques, de plus cette étude a montré que la main d'œuvre et les terres agricoles n'ont laissé aucun effet sur la croissance de la production agricole. Et cela revient toujours au manque de la main d'œuvre qualifiée et la non exploitation des terres fertiles et aussi le manque de la non exploitation des nouvelles techniques d'irrigation.

Mots clés : déterminants de la production, reformes agricoles, fonction de la production agricole, l'autosuffisance, croissance de la production agricole, renouveau agricole

JEL Classification: Q1

♦المؤلف المرسل: جمال جعفري، الإيميل: djaffridjamel@yahoo.fr

1.مقدمة:

إنّ القطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد الوطني بما يحققه من أمن غذائي، وبما يساهم به من دعم للدخل القومي، قدّ لقي منذ الاستقلال كثير من الاهتمام من طرف الدولة بإعداد سياسات زراعية مختلفة بحسب ظروف كل مرحلة من المراحل، وصولا إلى تطبيق إصلاحات خاصة بالقطاع الزراعي ضمن برامج مختلفة ومتنوعة منذ بداية الألفية الثالثة، والهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه، وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على تنميتها. ويعتبر تقييم السياسات الزراعية وكذا الإصلاحات الفلاحية أحد المفاتيح المهمة لتحقيق الأهداف المرجوة ضمن مختلف السياسات والخطط التي تحملها مختلف البرامج، كما سيسمح في نفس الوقت بتصحيح الانحرافات والاختلالات التي عرفتها هذه البرامج، ولتحقيق هذا المبتغى ارتأينا أن نتناول من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة أهم السياسات الزراعية التي شهدها القطاع الزراعي منذ الاستقلال وأسباب تعثرها وصولا إلى تقييم مدى مساهمة أهم الإصلاحات الفلاحية في زيادة تطور الناتج الزراعي والمتمثلة في تطبيق عديد البرامج التي شهدها القطاع منذ بداية الألفية الثالثة.

إشكالية الدراسة:

عرف القطاع الزراعي في الجزائر عدّة سياسات زراعية تماشت والتوجه الاقتصادي للبلاد اشتراكيا في البداية وموجها خلال نهاية الألفية الثانية، ومع بداية الألفية الثالثة زادت جهود المسؤولين نحو هذا القطاع بتطبيق إصلاحات جذرية سواءا تعلق الأمر بالأرض أو الفلاح، وتلقى دعما ماليا وماديا لم يشهده منذ الاستقلال ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي، وقد اشتركت هذه السياسات مع إصلاحات القطاع الزراعي في هدف واحد يتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والخروج من التبعية الغذائية التي تشهدها البلاد. إلاّ أن القطاع الفلاحي في الجزائر لم يستطع توظيف موارده المتاحة بكفاءة اقتصادية وبفعالية قوية، ممّا أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي وبقاء البلاد تشهد عجزا غذائيا متزايدا من عام لآخر مع زيادة الكثافة السكانية. وفي هذا السياق جاءت الدراسة لطرح السؤال حول **أسباب تعثر السياسات الزراعية المختلفة، ومدى مساهمة برامج الإصلاحات الفلاحية منذ بداية الألفية الثالثة في تطور القطاع الفلاحي؟** وللإجابة على إشكالية البحث المطروحة يمكن تقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية:

السياسات الزراعية الجزائرية وأسباب تعثرها.

برامج إصلاحات القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2019) الواقع والآفاق.

دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي النباتي خلال الفترة (2000-2016).

2. السياسات الزراعية الجزائرية وأسباب تعثرها

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وتأتي السياسات الزراعية من حيث أهدافها وأساليبها ومضمونها كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسة والفنية التي تؤثر على القطاع الزراعي، كما أنها تخضع للمراجعة والتحديث عبر المراحل الزمنية والفترات التنموية المتتالية.[1]

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدّة سياسات فلاحية، يتجلى هدفها الأساسي المشترك في تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي آخذة بعين الاعتبار عند

تنفيذ هذه السياسات في كل مرة ظروف محيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة، وتعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مّر بها القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني الإصلاحات الفلاحية بداية الألفية الثالثة. حيث تمثلت هته السياسات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة وأخيرا المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية هذا خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (قبل 1990).

1.2 سياسة التسيير الذاتي:

لقد أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الاستقلال، بالدولة إلى تركيز اهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد[2]، وذلك من أجل تفادي الفوضى التي قدّ تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، هذا ممّا استوجب إصدار مرسوم رقم 62-2 المؤرخ في 1962/01/22 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيينوالجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تمّ فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250,000 هكتار[3]، ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب)، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2.632,000 هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22,000 معمر. ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة[4]، كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليست ملكيتها.

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي[5]، هذا وقد عرفت مراحل التسيير الذاتي عدّة إجراءات وإصلاحات من أجل تنظيم تطبيق هته السياسة من حيث لامركزية الإدارة وخلق فعالية حقيقية في تطبيق مختلف النصوص الخاصة بالعمال.

إنّ الأهداف المرجوة من خلال تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم تصل إلى المبتغى المنشود، وبالتالي هذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض، ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي، بل أدى هذا التوزيع للأراضي إلى عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين، ولهذا اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتم إلاّ بإيجاد سياسة زراعية شاملة تقوم بتغيير جذري لهيكل القطاع الزراعي.

2.2سياسة الثورة الزراعية:

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آلى إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: **" الأرض لمن يخدمها، ولا يملك**

الحق في الأرض إلاّ من يفلحها ويستثمرها " وبموجب هذا القانون تمّ تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية (CAPRA) موزعة على مليون هكتار، وتم منح هذه الأراضي المؤممة وكذا الأراضي التابعة لملك الدولة أو البلديات إلى الفلاحين المحرومين لخدمتها. كما تم تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد (CAPS) و 730 تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي (CAEC) والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600,000 هكتار[6]، ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض وتتمثل في التالي:[7]

أ- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.

ب- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

ج- الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

وعلى العموم فإنّ أهم ما ميز مرحلة الثورة الزراعية أمران أساسيان تحصرهما الدكتورة فوزية غربي في:

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة أو متفرقة.

لقد كان القاسم المشترك بين سياسة التسيير الذاتي وميثاق الثورة الزراعية هو تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته، وتطوير إنتاجه، وبالرغم من سعي الثورة الزراعية إلى إقامة جسور بين القطاع الاشتراكي المتكون من المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية الإنتاجية للمجاهدين، والقطاع الخاص المهمش بشكل كبير على مستوى تعاونيات الإنتاج الموضوعة في متناول جميع المستثمرين على اختلاف القانون الذي ينظم الأراضي وعلى مستوى تعاونيات الخدمات عن طريق التعاونية الفلاحية للإنتاج والتسويق والخدمات (CAPCS)، إلاّ أنّ النتائج المرجوة من سياسة الثورة الزراعية لم ترقى إلى مستوى طموحات البلاد بل واجهت صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة، ويعود سبب ذلك إلى عدم مراعاة واقع الظروف آنذاك، خاصة الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق.كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما أدى بالعمال والفلاحين إلى الإهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي، وتغليب الأنانية على المصلحة العامة، وهو ما جعل مصير التعاونيات الإنتاجية الفشل،ومن ثم اختلال في التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية الشيء الذي أدى إلى الاعتماد على استيراد مختلف المنتوجات الفلاحية، ومن أجل مراجعة هته السياسة والقضاء على التبذير والإسراف في استعمال مختلف وسائل الإنتاج وتقوية فعالية التسيير في الإدارة والاهتمام أكثر بالقطاع أصبح من الضروري التفكير في طريقة أخرى جديدة من أجل إصلاح القطاع تمثلت في ما يعرف بإعادة هيكلة القطاع.

3.2 مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي (1981-1990):

إن مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هته القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدّة مشاكل خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع، .... إلخ) إضافة إلى تراجع أسعار البترول خلال هته الفترة، وضعف نمو اقتصاد البلاد، ممّا أدى إلى اللطات تبني مفهوم المراجعة أو التقييم، حيث تمّ إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14

المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير[8]، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءا تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) بهدف الحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية.

لقد أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، وهو ما جاء به قانون 83/18 المؤرخ في 1983/08/13[9] والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.

ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي أنشأ من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم يحمل رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 لدعم تمويل القطاع.[10]

إن الملاحظ من خلال عملية إعادة الهيكلة على أنها تركزت بالخصوص على القطاع المسير ذاتيا دون غيره، إذ أن من مجموع 1.278,452 هكتار من الأراضي التابعة لقطاع الثورة الزراعية لم تمس سوى 353,666 هكتار من الأراضي المخصصة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، وبقيت حوالي 91 مزرعة دون خضوعها لعملية إعادة الهيكلة، كما أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للصندوق وزرعت قصد استغلالها فرديا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01): وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة

قطاع التسيير الذاتي		قطاع الثورة الزراعية				
عدد المزارع الاشتراكية	المساحة بالهكتار	تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية		تعاونيات فردية بالهكتار	وحدات حولت إلى مزارع اشتراكية	
		العدد	المساحة بالهكتار		العدد	المساحة بالهكتار
3.034	2.330,501	91	13.119	453.859	364	353.666

المصدر: سايح بوزيد. تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016، ص168.

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تعاونيات المجاهدين لم تخضع لعملية إعادة الهيكلة، وهذا ما يتناقض مع النصوص والقوانين التي تحث على إعادة الهيكلة. بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، ممّا أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي، كما أثر على التنمية الاقتصادية للبلاد، وتراكم حجم المديونية بالإضافة إلى تحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، ممّا أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون (87-19) الصادر في 1987/12/08[11]، المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل

مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، هذه المستثمرات تضم ثلاث فلاحين فاكثر ويتمتعون بالاستغلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 19/87 الصادر في 1987/12/08، كما ذكرنا سابقا والذي بموجبه تخلصت الدولة من عبء القطاع العام، إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية[12]، وبتطبيق هذا القانون أصبحت الدولة متحكمة في عقارها الفلاحي بشكل أفضل حيث تم إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2.469,146 هكتار إلى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164,257 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لتصل خلال عام 1993 إلى ما يقارب 47506[13] مستثمرة بسبب النزاعات التي تحدث بين أفراد المستثمرة الواحدة، بلغت مساحة هذه المستثمرات حوالي 02 مليون هكتار، بمتوسط مساحة لكل مستثمرة جماعية هو 61,7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمر الفردية بـ 9,4 هكتار. وبهذا ظهرت بوادر خوصصة القطاع الفلاحي، حيث أصبح دور الدولة منحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية، وتحديدا المحاور الكبرى للخطة الزراعية وكذا التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

4.2 السياسة الزراعية الجزائرية خلال بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية[14]، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، أهم ما يميز فترة الإصلاحات، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية هي[15]:

- ✓ إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي؛
- ✓ ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛
- ✓ مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها؛

كما تضمن هذا القانون استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء وأهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية[16]:

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلاّ للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية.
- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية.
- بالنسبة للمستفيدين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية التي تكونت بموجب القانون 19/87 أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم.
- إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.
- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها.
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلاّ بعد إتمام تشكيلات البيع.
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدّة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات.

- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة.
- إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

لقد عاشت الجزائر خلال عشرية التسعينات أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على الأزمة المالية التي تسببت فيها انهيار أسعار البترول خلال نهاية سنوات الثمانينات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34 مليار دولار، ولم تشهد أسعار البترول ارتفاعا خلال هته الفترة، بل انخفض سعر البرميل من 21 دولار عام 1991 إلى 15 دولار عام 1994، كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة، ولعل أهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقيات مع الهيئات الدولية في ما يخص القطاع الفلاحي تمثلت في ما يلي:

تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحليب والحبوب؛ تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97 في المئة؛ تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية؛ إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي؛ وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق، .... إلخ، وهذا ما أّدى إلى إنعاش المناطق الريفية بعدما عرفت العزلة، وذلك من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة من المدن إلى الأرياف من أجل استصلاح الأراضي الزراعية وهو ما سمح بإصلاح 255000 هكتار، وإنشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية سنة 2003[17].

وفي ما يلي نتطرق إلى وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة ما قبل التسعينات ومدى تأثير السياسات المذكورة سابقا في توفير الطلب الاستهلاكي على أهم المنتجات الغذائية الرئيسية وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي الجزائري في تغطية الطلب الوطني خلال الفترة 1990–1970

السنوات / البيانات	متوسط الإنتاج السنوي			متوسط الطلب السنوي			نسبة الاكتفاء الذاتي		
	73–70	84–81	90–87	73–70	84–81	90–87	73–70	84–81	90–87
الحبوب	1.528,3	1.793,6	2.181,8	2568,6	4.805,3	7632,1	70,3	31,8	28,6
البقول	45,4	41,2	46,1	64,6	208,9	154,7	69,6	19,7	29,8
البطاطا	280,4	488,7	903,1	349,1	601,0	1395,8	82	81,3	64,7
السكر	4,4	1,9	00	254,9	597,9	-	1,7	0,3	00
الزيوت	96,9	274,2	194	172,4	591,1	454,3	56	46,4	52,7
اللحوم	117,0	273,7	4480,0	117,1	303,0	480,6	99,9	90,3	93,3
الحليب	537,0	741,0	1.003,5	654,2	1725,3	2064,3	82,1	41,4	48,3

المصدر: رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص226.

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب الاكتفاء الذاتي لمختلف المنتجات الغذائية عرفت تراجعا خلال المراحل الثلاث المدروسة، هذا بالرغم من تزايد كميات الإنتاج، خاصة ما تعلق بالحبوب والبطاطس واللحوم والحليب، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة النمو الديمغرافي وكذا النمو الضعيف لكميات الإنتاج، وهذا ما يفسر زيادة الواردات الغذائية من فترة لأخرى،

وكذا فشل أو ضعف تطبيق مختلف الخطط والبرامج التي جاءت بها السياسات الزراعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية بداية التسعينات، ويعود فشل السياسات الزراعية خلال هذه المرحلة بدرجة أساسية إلى:

عدم كفاية رأس المال؛ ضعف مشروعات البنية الأساسية؛ اختلال في هياكل الحيازات الزراعية؛ وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مع عدم استغلالها؛ تطبيق النظام الزراعي الاشتراكي؛ عدم استعمال التقنيات الزراعية في كثير من المناطق الريفية؛

3. برامج إصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000–2019) – الواقع والآفاق–

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواءا ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2004) الذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008–2014) الذي من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني والذي يمر حتما من خلال البحث ضمن المدى المتوسط على إحداث تغييرات كبيرة وهيكلة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي، كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، وخطط مستقبلية آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد.

1.3 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2004):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في[18]: التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي[19]: **أولا**: البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية. **ثانيا**: برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية. **ثالثا**: برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج. **رابعا**: برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق). **خامسا**: برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي: **أولا**: البرنامج الوطني للتشجير. **ثانيا**: التشغيل الريفي. **ثالثا**: برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية. **رابعا**: برنامج حماية وتنمية الواحات.

لقد تمّ توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطنيللتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تمّ قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في[20]: **تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛ تثمين كل الموارد المتاحة؛ حماية البيئة؛**

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛ تكثيف الأنظمة الزراعية ؛ دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب ؛ توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في المائة إلى 14 في المائة ؛

وقد اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة آليات مالية وتقنية، حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2007/2000 حوالي 400 مليار دينار جزائري، يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في الآتي [21]: **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛ القرض الفلاحي التعاضدي؛**

حيث استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)إذّ قدر غلافه المالي ب 55,89 مليار دينار جزائري وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001–2004)

					وحدة: 10^9 دج
	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12	53,4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,007	0,07	0,07	0	0,21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	7,57	16,31	20,01	12	55,89

المصدر: الجزائر. رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، ص32.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة المالية الأكبر يحوز عليها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وهو ما يعني أنه أكبر ممول للقطاع الفلاحي، كماتمّ وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي.

إن أهم ما ميز فترة العشرية الأولى من الألفية الثالثة صدور قانون التوجيه الفلاحي تحت رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، الذي يسطر " محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف "، حيث يعتبر الأول منذ الاستقلال.

يرمي **قانون التوجيه الفلاحي** إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية[22]:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستديما بيئيا.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

لقد تضمنت آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي أحكام تخص العقار الفلاحي، حيث تهدف هذه الأحكام إلى تحديد نمط استغلال الأراضي التي تم استصلاحها من قبل الدولة حتى تترك الدولة لنفسها قدرات التدخل للحفاظ على هذا المورد

الهام. كما تهدف هذه الأحكام إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للاستثمار على شكل تجميعي بحيث تسمح بإلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب استغلالها استغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع.

2.3 سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008–2014):

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل". وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في الآتي [23]: **التحسين المستدام للأمن الغذائي؛ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية؛**

وقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي يعتبر إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خُصَّ له مبلغ 4202,7 مليار دينار جزائري، يتضمن قيمة 1216 مليار دينار جزائري من البرنامج السابق[24]، وكذا بداية البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي يقدر غلافه المالي بـ 21214 مليار دينار جزائري، حيث بلغ نصيب قطاع الفلاحي من هاذين البرنامجين 300 مليار و 1000 مليار دينار جزائري على التوالي، أي ما يعادل 7,14% و 4,71% على الترتيب، ومن خلال هذا المسعى كله تتوخى الحكومة ثلاث أهداف كبرى تتمثل في:[25]

- ✓ رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 08% سنويا.
- ✓ رفع حصة الصناعة من 05% إلى حوالي 10% في القيمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا.
- ✓ تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10% خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دينار جزائري موزع عبر هذه الفترة في المتوسط كل سنة 220 مليار دينار جزائري، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدّر بـ 185,3 مليار دينار جزائري موزعة كالآتي [26]: سياسة التجديد الريفي: 42 مليار دج (**18%**)، سياسة التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (**69%**)، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (**13%**).

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي، أما الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تُعنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم اعتبار 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك خُصص لها برنامج التكثيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

ومن خلال هته الركائز وضعت الدولة الجزائرية أهداف مسطرة تسعى للوصول إليها عند أفق 2014، هذه الآفاق يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (04): برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004–2008) وافق 2014

الوحدة: قنطار

الرقم	البرامج	متوسط الإنتاج السنوي (2004–2008)	الهدف عند 2014
01	الحبوب	34.3000,000	53.671,000
02	البقول الجافة	504.000	872,000
03	الحليب (10 3 لتر)	1.900,000	3.240,000
04	البطاطس	20.000,000	33.626,000
05	زيت الزيتون	2.254,000	3.873,000
06	لحوم حمراء	2.800,000	4.083,000
07	لحوم بيضاء	1.900,000	3.240,000
08	التمور	5000,00	8.895,000
09	البذور والفسائل	- إنشاء مخزون استراتيجي، – تلبية 80% من الاحتياجات	
10	السقي	- تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي - تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية	

Source : MADAR. Projet de programme quinquennal de développement (2010/2014) Mars 2009. P07.

وتتوافق هذه الآفاق الموضحة في الجدول أعلاه، مع الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والمتمثلة أساسا في:[27]

– تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار (قانون الامتياز)؛ – مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي؛ – دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة؛ – تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي؛ – تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير؛

لقد عرفت هته الفترة المتزامنة مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي صدور قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010[28]، المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008، ويستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19 والتي تقدر بـ 2,5 مليون هكتار من بين 8,5 مليون هكتار أي بنسبة 30%، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة.[29]

3.3 مخطط عمل الفلاحة (2015–2019):

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

شكل رقم (01): ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015–2019)

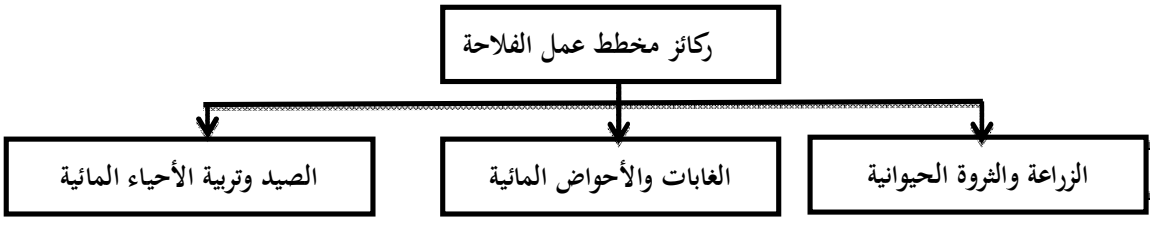

المصدر: من إعداد الباحثين

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى:[30]: – متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%؛ قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛ بيئة التشجير بـ 13%؛ تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛ الوصول إلى 1500,000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، – رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق 40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري؛ حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي؛

4.3 تطور الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000–2016):

بعد أن تمّ تقديم لمحة مختصرة عن الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، سنحاول استعراض تطور الناتج الفلاحي ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

1.4.3 تطور المساحة الفلاحية بالجزائر خلال الفترة (2000–2012):

عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطور ملحوظا خلال الفترة (2000-2012) نتيجة التشريعات المطبقة والخاصة بالعقار الفلاحي وكذا ما جاءت به برامج مخطط التنمية الفلاحية والريفية، وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث انتقلت المساحة الفلاحية الإجمالية من 40,9 مليون هكتار عام 2000 إلى حوالي 42,5 مليون هكتار سنة 2012، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): تطور المساحات الفلاحية بالجزائر للفترة (2000–2012)

الوحدة: مليون هكتار

البيان	2000	2005	2009	2011	2012
المساحة الفلاحية الإجمالية	40,9	42,38	42,47	42,44	42,5
النسبة المئوية للمساحة الفلاحية من المساحة الإجمالية	17,2	17,8	17,83	17,82	17,8
المساحة الفلاحية المستغلة	8,2	8,39	8,42	8,45	8,45
نسبة المساحة الفلاحية المستغلة من إجمالي المساحة الفلاحية	20,1	19,8	19,83	19,90	19,80
المساحة المسقية (ألف هكتار)	489,090	803,880	-	987,005	1.042,920
نسبة المساحات المستغلة من المساحات الفلاحية المستغلة	5,97	9,54	-	11,72	12,42

المصدر: عمراني سفيان. **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23 – 24 نوفمبر 2014، ص12.

يلاحظ أيضا من الجدول أعلاه زيادة المساحة الفلاحية المستغلة، حيث انتقلت من 8,2 مليون هكتار سنة 2000 إلى 8,45 مليون هكتار، كما شهدت المساحات المسقية تزايدا ملحوظان حيث انتقلت من 489,090 ألف هكتار إلى 1.042,920 ألف هكتار سنة 2012.

2.4.3 متوسط النمو السنوي لمختلف الشعب الإنتاجية:شهدت فترة (2009-2014) تطورا ملحوظا لجل الشعب الإنتاجية الخاصة بمختلف المنتجات، ويعود ذلك بدرجة كبيرة لسياسة التجديد الخاصة بمختلف المنتجات، ويعود ذلك بدرجة كبيرة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتطبيق ركائزه الثلاث وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): متوسط النمو السنوي لمختلف الشعب خلال الفترة (2009–2014)

المنتجات	الخضر الطازجة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البيض	الحبوب	البطاطس	الحليب
نسبة النمو السنوي	+ %13,4	+ %12,5	+ %12,6	+ %7,5	+ %4,2	+ %12,7	+ %8,3

المصدر: من إعداد الباحثين انظر إلى: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الأقطاب الفلاحية، 02 جوان 2016، ص02.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة نمو سنوي شهدتها الخضر الطازجة 13,4% تليها شعبة اللحوم البيضاء 12,6% ثم شعبة اللحوم الحمراء 12,5%، ، وتبقى شعبة الحبوب الاستراتيجية تشهد نسبة نمو بطيئة (4,2%)، بالرغم من أهميتها في النموذج الغذائي الجزائري.

3.4.3 مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2003–2012):

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، حيث تعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المساهمات التي من شأنها رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (07): مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2003–2012)

القيمة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2013
الناتج المحلي الإجمالي (A)	68007	85003	102800	116600	127497	171756	137747	161734	198769	198769
الناتج الزراعي الإجمالي (B)	6589	8032	7900	8812	10325	11195	12820	13644	16110	16110
نسبة B من A %	9,68	9,44	7,68	7,55	8,09	6,51	9,3	8,43	8,10	8,09

المصدر: طالبي بدر الدين، صالحي سلمى. مرجع سبق ذكره، ص222.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مدى تطور الناتج الزراعي الإجمالي حيث انتقل من 6589 مليون دولار أمريكي عام 2003 إلى 16110 مليون دولار أمريكي عام 2013، ويعود هذا التطور لجملة الإصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هته الفترة، إلا أنّ نسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي تشهد تذبذبا من سنة لأخرى، حيث بلغت أدنى نسبة لها

سنة 2008 بـ 6,51%، نتيجة ضعف الإنتاج الذي شهده القطاع خلال هذا العام، كما عرفت أعلى نسبة له سنة 2003 بـ 9,68%، وتبقى هته النسب ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

4.4.3 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2016):

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2016) معدلات لابأس بها، حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 346171,4 مليون دينار عام 2000 إلى 2034533 مليون دينار خلال عام 2016 وهو ما يمثل نسبة نمو تعادل 587,72% نتيجة تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما أنفق عنهم من أموال ضخمة، وحتى وإن شهدت بعض السنوات انخفاض في قيمة الناتج المحلي الزراعي، إلا أن المؤشر العام عرف اتجاها تصاعديا وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (08): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2016)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الناتج الفلاحي	346171,4	412119,5	417225,2	515281,7	580505,6	581615,8	641285	708072,5	727413,1	931349,1	1015258,8	1183216	1421623	1640006	1771426	1936379	2034533

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

5.4.3 تطور معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (2000–2017):

عرفت معدلات نمو القيمة المضاف تذبذبا خلال الفترة (2000-2016)، حيث لم تعرف ثباتا نحو الارتفاع أو الانخفاض، بل شهدت معدلات منخفضة خلال بعض السنوات كسنة 2000 بنسبة سلبية (4,6%-)، وكذا سنة 2002 نسبة (1,2%-)، وكذا سنة 2008 (03,8%-)، وشهدت معدلات نمو مرتفعة خلال بعض السنوات الأخرى، حيث شهدت سنة 2009 أعلى معدل للقيمة المضافة (21,1%) وهي السنة الأولى بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، كما شهدت سنة 2003 نسبة مرتفعة بلغت (19,5%) وهي سنة توافقت وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (09): معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2000–2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الثلاثي الأول 2017
معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي(%)	-4,6	12,8	-1,2	11,5	5,4	2,3	8,1	2,5	-3,8	21,1	4,9	11,6	7,2	8,2	2,5	7,6	2,1	3

المصدر: بيانات الإحصاء الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع معدل نمو القيمة المضافة خلال سنتي 2016 والثلاثي الأول من سنة 2017، بعد ما كان سنة 2015 يبلغ 7,6%.

6.4.3 تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)

يتكون الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر من الحبوب بأنواعها، البقول الجافة، الخضر، الزراعات الصناعية، الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، وتعتبر الحبوب بأنواعها منتوجات غذائيا استراتيجيا، لكن تطورها يبقى مرهون بدرجة كبيرة بكميات الأمطار، ممّا جعلها تشهد تذبذبا في تطورها، ويبقى استعمال التقنيات الحديثة لمختلف المنتجات قليل جدا فيما يخص تهيئة التربة وتسميدها وحصدها، وكذا آليات التخزين والتوزيع لم تشهد تحديث في هياكلها، كل هذه الأمور ساهمت في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة فيما يخص شعبة الحبوب، حيث تشير الإحصائيات إلى أن مردود الهكتار الواحد سنة 2014 كان 1369 كغ[31]، وإذا ما قورن مع دول عربية أخرى فإننا نجد الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عشر من بين تسعة عشر دولة عربية، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الفلاحي الجزائري في شقه النباتي:

جدول رقم (07): تطور الإنتاج الفلاحي النباتي في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)

الوحدة: ألف قنطار

المنتجات / السنوات	الحبوب بأنواعها	البقول الجافة	الخضر*	الزراعات الصناعية (الطماطم والتبغ)	الحمضيات (البرتقال بأنواعه)	الأشجار المثمرة *	الكروم
2001/2000	26592	384	33622	4749	4700	11061	1962
2002/2001	16529	435	38374	4291	5195	11742	2344
2003/2002	42660	577	40089	4440	5599	12937	1962
2004/2003	40328	580	54800	5982	6091	15954	2839
2005/2004	35274	471	59266	5246	6274	16759	3340
2006/2005	40177	441	59291	2628	6803	18298	3981
2007/2006	36019	501	55243	2689	6805	14905	2450
2008/2007	15357	402	60681	5288	6974	18082	4020
2009/2008	52532	643	72913	4000	8445	21752	4925
2010/2009	40021	723	86404	7777	7881	23129	5606
2011/2010	42472	788	95692	7237	11068	28380	4026
2012/2011	51317	843	104023	8759	10878	26521	5431
2013/2012	49123	958	118644	9380	12049	30841	5708
2014/2013	34353	937	123000	10900	12700	42051	5830
2015/2014	37576	873,950	125000	13000	/	/	5680

2016/2015	33000	/	/	/	/	/	/

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، جامعة الدول العربية، المجلد: 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35.

L'Algérie en quelques chiffres office National des statistique résultats 2003,2005 (2006-2008) (2009-2010)(2011-2013) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جل المنتجات عرفت تطورا ملحوظا خلال المراحل الثلاث (2000–2004)، (2005–2009)، (2010–2014)، فالنسبة للحبوب بأنواعها عرف متوسط إنتاجها مسارا تصاعديا خلال الفترات من 32276600 قنطار إلى 36821200 قنطار، ثم 42979000 قنطار على الترتيب، ويعود هذا المنحنى التصاعدي بالدرجة الأولى إلى حجم الأمطار المتساقطة وكذا زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، كما تبنت الدولة الجزائرية إجراءات تحفيزية لمنتجي الحبوب ابتداءا من سنة 2008، أين قررت الحكومة رفع سعر شراء الحبوب، فبالنسبة للقمح الصلب ارتفع سعر الشراء من 2100 دج إلى 4500 دج، أما القمح اللين فقد ارتفع من 1950 دج إلى 3500 دج، في حين ارتفع سعر شراء الشعير من 1500 دج إلى 2500 دج، ولكن بالرغم من هذه الزيادة إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث احتلت الجزائر المرتبة الثالثة من بين 21 دولة عربية خلال سنة 2014 بتكلفة استيراد إجمالية بلغت 3641,35 مليون دولار.

أما فيما يخص إنتاج البقوليات فقد عرف تزايد مستمرا فمن 384000 قنطار عام 2000 انتقل إلى 873950 قنطار سنة 2015، ونفس الشيء لم تصل إلى تلبية الكميات المطلوبة حيث استوردت ما قيمته 229,38 مليون دولار أمريكي سنة 2014، هذا بالرغم من التشجيعات التي تبنتها وزارة الفلاحة المتمثلة في الحث عن العودة إلى إنتاج البقوليات خاصة في الولايات التي تتميز بإنتاجية كبيرة لهذا النوع من المنتجات، ويكاد ينطبق نفس الشيء بالنسبة للخضر التي عرفت مستوى مختلفا من سنة لأخرى بين الارتفاع والانخفاض إلا أنها عرفت انخفاضا واضحا خلال السنوات الأخيرة، ويعود السبب في ذلك التراجع في إنتاج البطاطس لسنتين متتاليتين، حيث انخفض الإنتاج الإجمالي من هذه المادة بنسبة 5,16%، 3,71% ما بين 2013 و 2015، حيث بلغ إنتاج البطاطس سنة 2013 مستوى 49280300 قنطار لينتقل سنة 2014 إلى 46735200 قنطار، وشهد انخفاضا سنة 2015.

أما في ما يخص باقي المنتجات (الزراعات الصناعية، الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم)، فإنها شهدت مستوى تصاعديا خلال هته الفترة نتيجة توسع مساحاتها، وزيادة المساحة المسقية منها. وكذا السياسات التي تبنتها وزارة الفلاحة في مجال الاستثمار الفلاحي والتي نذكر منها:[32]

- دعم تكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20%.
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة).
- دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح من 25% إلى 45%.
- تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الوسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين.
- توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره.
- منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دينار جزائري عن كل هكتار من اجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات.
- وضع الموارد المالية الضرورية للتنمية الفلاحية (200 مليار دينار سنويا) تحت تصرف هذا القطاع.

4. دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي النباتي خلال الفترة (2000–2014)

سوف نتطرق في هذا المحور إلى الآثار القياسية والفعلية للإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال الفترة (2000–2014)، وذلك على نمو الإنتاج الفلاحي من خلال تقدير دالة الإنتاج للقطاع الزراعي، مع إدراج الإصلاحات الفلاحية كمتغيرة وهمية، حيث سيكون النموذج المقترح في صيغة دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس متعددة المتغيرات ، كما هو موضح في المعادلة التالية:(33)

حيث أن:

$\mathbf{y_t}$: المنتجات الفلاحية بمختلف أنواعها، $\mathbf{k_t}$: مساحة الأراضي الزراعية

$\mathbf{L_t}$: اليد العاملة في القطاع الفلاحي، $\boldsymbol{Rainfall}_t$: المتوسط السنوي لتساقط الأمطار، $\mathbf{D_{2008}}$: متغيرة وهمية تأخذ قيمة واحدة بعد سنة 2008، وهي تعبر عن آثار الإصلاحات الفلاحية، $\boldsymbol{\gamma, \theta, \beta}$: مرونات الإنتاج الفلاحي بالنسبة للأراضي المزروعة، اليد العاملة والأمطار المتساقطة. حيث امتدت فترة التقدير من 2000 إلى 2014، وبعد إدخال اللوغاريتم على المعادلة رقم (01) وإجراء التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: LOG(Y)
Method: Least Squares
Date: 04/13/17 Time: 22:30
Sample: 2000 2014
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-33.10968	65.70484	-0.503915	0.6252
LOG(L)	0.172907	0.244608	0.706875	0.4958
LOG(K)	2.677194	3.837470	0.697646	0.5013
LOG(RAINFALL)	0.270833	0.119554	2.265371	0.0469
D2008	0.392396	0.130470	3.007563	0.0132

R-squared	0.888707	Mean dependent var	18.79426
Adjusted R-squared	0.844189	S.D. dependent var	0.360940
S.E. of regression	0.142473	Akaike info criterion	-0.798123
Sum squared resid	0.202986	Schwarz criterion	-0.562106
Log likelihood	10.98592	Hannan-Quinn criter.	-0.800637
F-statistic	19.96318	Durbin-Watson stat	1.148074
Prob(F-statistic)	0.000093		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

قبل تحليل النتائج المتوصل إليها نشير إلى أنه قبل تقديرنا لهذا النموذج قمنا بتقدير عدّة نماذج قياسية تحتوي على عدد الآلات الزراعية المستعملة (جرارات وحاصدات) وكمية الأسمدة المستعملة، إلاّ أنها كانت كلها تتناقض مع النظرية الاقتصادية، إضافة إلى عدم معنوية أغلب المعلمات المقدرة، كما قمنا بإدراج متغيرة وهمية $\boldsymbol{D_{2005}}$ والتي تعبر عن آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلاّ أن الاختبارات الإحصائية أكدت عدم معنويتها.

من خلال النتائج المحصل عليها في النموذج المقدر أعلاه يتضح لنا أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة بالظروف المناخية المتمثلة في سقوط الأمطار، وهو ما يتمثل في العلاقة الطردية، حيث ارتفاع المتوسط السنوي لكمية الأمطار المتساقطة بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج الفلاحي بـ 0,27%، كما توضح النتائج أن هذه المتغيرة لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% وهذه النتيجة تتوافق وواقع الحال مع بنية القطاع الفلاحي الذي لا يزال رهن الظروف المناخية مع قلة استعمال تقنيات الري المتنوعة، حيث بلغت المساحات المسقية خلال سنة 2000 حوالي 489090 ألف هكتار وهو ما يمثل نسبة ضئيلة تقدر بـ 5,97% من المساحات الفلاحية المستغلة، لتصل عام 2012 إلى حوالي 1042920 ألف هكتار وهو ما

يمثل نسبة 12,42%من إجمالي المنتجات الفلاحية المستغلة، وهذا ما يدل على ضعف تطور تقنيات الري الحديثة في الجزائر، ممّا جعل القطاع يبقى حبيس كميات الأمطار المتساقطة.

أما في ما يخص مرونة الإنتاج الفلاحي بالنسبة لليد العاملة في القطاع الزراعي، فإن ارتفاع هذه الأخيرة بـ 1% من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الفلاحي السنوي بنسبة 0,17%، غير أن المعنوية الإحصائية للمعلمة المرتبطة بهذه المتغيرة ليست مقبولة من الناحية الإحصائية عند جميع مستويات المعنوية، فبالرغم من ارتفاع اليد العاملة من سنة لأخرى خلال الفترة (2000-2014) نتيجة التوسع في دعم القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، إلاّ أن المساهمة الفعلية لليد العاملة في قطاع الفلاحة في العمالة الكلية يبقى ضئيلة مقارنة بالعمالة في القطاعات الأخرى، حيث بلغت مساهمتها خلال عام 2000 نسبة 14,12% لتنخفض خلال عام 2013 إلى 10,6%، وتبقى الإحصائيات المتعلقة باليد العاملة على مستوى القطاع الفلاحي بعيدة عن الدقة، لذلك تبقى جل المستثمرات الفلاحية تعاني من نقصها، وحتى حين توفرها تتميز بعدم التأهيل.

أما بالنسبة للأراضي الفلاحية التي تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 42 مليون هكتار، والتي لا يستغل منها في كثير من الأحيان أكثر من 8,5 مليون هكتار، فهي تمثل مدخلا رئيسيا في عملية الإنتاج، فارتفاع مردودية الإنتاج الفلاحي يعتمد بدرجة كبيرة على حجم ونوع الأراضي الزراعية المستعملة، إذّ أنه كلما ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة بـ1% يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بنسبة 2,67% مثلما تؤكده نتائج النموذج أعلاه، غير أن الدلالة الإحصائية لهذه المتغيرة غير مقبولة فبالرغم من تنوع القوانين التي تخص العقار الفلاحي بدءا من حق الانتفاع الدائم إلى قانون الامتياز، تبقى كثير من الأراضي الزراعية الخصبة غير مستغلة لمختلف الأسباب التي تتكرر في كثير من المرات كحالات النزاع ...

أما عن المتغيرة الوهمية التي قمنا بإدراجها في دالة الإنتاج الزراعي والمتمثلة في الإصلاحات الفلاحية فإنها ذات دلالة إحصائية، ممّا يعني أن الإصلاحات الفلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة كان لها التأثير الإيجابي على الإنتاج الزراعي، وبالأخص بداية من سنة 2008 أين تم الشروع في تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بحيث أنه ابتداءا من سنة 2008 حدث ارتفاع في مستوى الإنتاج بـ 0,39 نقطة، وهذا ما توضحه معدلات النمو السنوية للإنتاج الفلاحي، إذ ارتفع إنتاج الحبوب والتي تعتبر مادة غذائية أساسية في النموذج الغذائي الجزائري من 26592 ألف قنطار سنة 2000 إلى 33000 ألف قنطار عام 2015، كما شهدت فترة 2009-2014 معدلات إيجابية بمتوسط النمو السنوي لمختلف الشعب حيث بلغ متوسط النمو السنوي للحبوب (4,2%+) وفيما يخص الخضر الطازجة فقد بلغ (13,4%+)، اللحوم الحمراء (12,5%+)، اللحوم البيضاء (12,6%+)، البيض (7,5%+)، البطاطس (12,7%+)، الحليب (8,3%+).

5. خلاصة

إن تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر يتطلب الاستمرار في البحث عن الإصلاحات الزراعية التي تتوافق والبيئة المحفزة على التطوير، حيث يعتبر تأهيل القطاع الفلاحي الجزائري أولوية هامة، كون هذا القطاع يعول عليه كثيرا في تنوع الموارد والمداخيل والخروج من اقتصاد الريع إلى اقتصاد دائم الإنتاج، وبالرغم من تعاقب كثير من السياسات الزراعية منذ الاستقلال، زيادة على الإصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب فيه، سواءا في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو دعمه للاقتصاد الوطني، بل لا يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر منطقة عجز غذائي ....

إن جملة النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الورقة البحثية يمكن عرضها في النقاط التالية:

- شهد القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية 1990 عدّة سياسات زراعية تحت عناوين مختلفة تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المحطات، ممّا ينبأ بالفوضى التي كان يتخبط فيها القطاع الفلاحي وعدم التحكم في تسيير هذا القطاع من طرف المسؤول الجزائري. واهم هته السياسات الزراعية تمثلت في سياسة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة الخاصة بالمزارع الاشتراكية سنة 1981 إلى صدور القانون 18/83 في 1983/08/13 المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح، قانون المستثمرات الفلاحية 08 ديسمبر 1987 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وحقوق المنتجين وواجباتهم، والذي يعتبر النقطة الزمنية الفاصلة في تحول القطاع الفلاحي نحو تحرير السوق، وفي نفس الفترة تمّ إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها الأصليين في إطار قانون التوجيه الفلاحي لسنة 1990.
- جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) من أجل زيادة وتطوير فعالية القطاع الفلاحي، وكان ذلك من خلال برنامج إنعاش طموح تزامن مع معافاة الوضعية المالية العمومية يهدف إلى تحفيز ودعم المستثمرين في المجال الفلاحي لتعزيز المساهمة في الأمن الغذائي وتثمين كل الموارد المتاحة وكذا حماية البيئة وتحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية ودعم سكانها.
- عرفت الجزائر منذ الاستقلال ولأول مرة قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 الذي يعتبر ضرورة حتمية تزود البلاد بنطاق توجيهي قانوني وتنظيمي يؤطر المستقبل القريب والمتوسط.
- صدور قانون الامتياز 03/10 الذي ألغى جميع أحكام قانون 19/87 وهو القانون الذي ثمنه كثير من الفلاحين والخبراء.
- جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014) لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ".
- إن تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة ضعيفا بالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات.
- تمثل القوى العاملة في القطاع الفلاحي نسبة معتبرة من القوى العاملة في الجزائر إلاّ أن الإحصائيات حولها تتميز بعدم الدقة.
- لا يزال القطاع الفلاحي يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة وهذا ما أكدته نتائج الدراسة القياسية، في حين مارست الإصلاحات الفلاحية باعتبارها كمتغيرة وهمية، وابتداءا من 2008 أثر موجبا ولكنه ضعيف في نمو الإنتاج الفلاحي.
- أكدت نتائج الدراسة التطبيقية عدم تأثير اليد العاملة والأراضي الزراعية في نمو الإنتاج الفلاحي، ويعود هذا بالرجة الأولى إلى نقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة مع قلة استخدام تقنيات الري الحديثة.
- جاء مخطط عمل الفلاحة (2015-2019) كخارطة طريق تسعى وزارة الفلاحة لتطبيقها من أجل الوصول إلى أهداف محددة آفاق سنة 2020.

- عرف مسار الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) على العموم تطور في معدلات نمو جميع الفروع الإنتاجية ومختلف الشعب منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبالخصوص منذ تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- يبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء خاصة ما يتعلق بالحبوب يأتي عن طريق الاستيراد.

بناءا على النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

- تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية (المياه، الأراضي الزراعية) والرأس مالية (المكننة الزراعية ومعظم مدخلات الناتج)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي، ويبقى الشيء المطلوب استغلال هته الإمكانيات بشكل جيد وتأهيل اليد العاملة الزراعية وتحديث الوسائل الرأسمالية.
- استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتوسع فيها من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب.
- إن الرفع من مستوى الإنتاجية الفلاحية، يقتضي بالضرورة إعادة النظر في منظومة البحث والتطوير للمنتجات الفلاحية، والتركيز على العامل التقني كمدخل مهم في العملية الإنتاجية.
- إن أهم العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الفلاحية، هو نقص المراقبة لكثير من المستثمرات الفلاحية التي تم إنشاؤها.
- لابد من استخدام أكثر للري الحديث، مما سيعمل على الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي، كما ينبغي التعامل مع ظاهرة الجفاف كمشكلة اقتصادية يجب إيجاد حلول لها.
- التأكد من الدعم المقدم للفلاحين، بحيث كثير من الدخلاء على القطاع هم من نالوا النصيب الأكبر من الأموال، في حين هم مزيفون.
- زيادة التعمق في إصلاحات مشاكل العقار الفلاحي، خاصة ما تعلق بأراضي العروش والشياع.

6. الهوامش والإحالات:

[1]– جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص – أ –

[2]– الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق**، ماي 2012، ص01.

[3]– غردي محمد، بن نير نصر الدين. **تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات "العدد العاشر، جامعة البليدة 02 ،2016 ص 195.

[4]– غردي محمد، بن نير نصر الدين. مرجع سابق، ص196.

[5]– فوزية غربي. **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2008/2007، ص95.

[6]– جميلة لرقم. **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص112.

[7]– فوزي غربي. مرجع سابق، ص97.

[8]– حاوشين ابتسام. **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات "، العدد السادس، جامعة البليدة 2، سنة 2014 ، ص105.

[9]– نفس المرجع السابق، ص105.

[10]– هيشر أحمد التيجاني. **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص51.

[11]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 50، 09 ديسمبر 1987، ص21.

[12]– ابتسام. مرجع سبق ذكره، ص105.

[13]– غردي محمد، بن نير نصر الدين. مرجع سبق ذكره، ص199.

[14]– طالب بدر الدين، صالحي سلمى. **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 31، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 31، عام 2015، ص217.

[15]– زهير عماري. **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)** ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013، ص75.

[16]– ابتسام. مرجع سبق ذكره، ص106.

[17]– غردي محمد، بن نير نصر الدين. مرجع سبق ذكره، ص201.

[18]– Algérien. MADR, Plan national de développement agricole, 2001. P06.

[19]– عماري زهير. مرجع سبق ذكره، ص80.

[20]– الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص04.

[21]– عماري زهير. مرجع سبق ذكره، ص81.

[22]– المادة 02 من القانون رقم 16/08 المؤرخ في، 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية العدد 46.

[23]- Ministère de L'Agriculture et du développement rural, le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance 16ème réunion d'évaluation des cadres. Algérie le : 06/01/2013. P02

[24]– هشير أحمد التيجاني، مرجع سابق،

[25]– عبدلي إدريس، جمال جعفري. **الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الإنتاج الفلاحي**، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2019، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3 ، -24/25ماي-2017، غ منشور.

[26]– الجزائر. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص28.

[27]– للاطلاع أكثر أنظر: مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، نشرية وزارية، أكتوبر 2010، الجزائر، ص ص 58، 60.

[28]– الجزائر. الجريدة الرسمية، العدد 46، ص04.

[29]– عماري زهير. مرجع سابق، ص94.

[30]– عبدلي إدريس، جمال جعفري. مرجع سبق ذكره، ص9.

[31]– عبدلي إدريس، جمال جعفري. مرجع سبق ذكره، ص12.

[*]– الخضر تشمل (البطاطا، الطماطم، البصل، فاصولياء خضراء، البطيخ والبطيخ الأحمر وأخرى).

[*]– الأشجار المثمرة تشمل، (التمور، التين، الزيتون، اللوز، فواكه أخرى ....).

[32]– لمزيد من الاطلاع: يمكنك الرجوع إلى موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع التالي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites

[33]– لمزيد من التفاصيل يمكنك الرجوع إلى: بوعراب رابح. تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي، دراسة اقتصادية وقياسية لحالة الجزائر في الفترة (1998-2013) أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، السنة الجامعية 2016/2015، ص181.